لحيده او امته دبر ذكر اولات مدبرا وحر احد مولى او اعتق احد مولى ويتعدد ما لكتابه مع
اتحاد كتابته بعد مولى ومصافا الى جزء كدبرت ولجل ولا بعض كاتبت ومعلقا كان
مت من دا الشهر او المرض فان حر فان مات على الصفة المذكور عتق والا فلا او ان قوات
العوان فانت حر احد مولى فتواه جميعا صار مدبرا او بعضه فلا ومعلقا كان دخلت
الدار فانت حر احد مولى فعتق مولاه ان دخلها قبله فان قال ان مت بعد دخلت اشترط
دخوله بعد الموت وهو على الفراخي ولبطل الموارث بعجزه قبل الدخول ولو قال ادا مت
وهي بهذا فانت حر فللوارث استخدامه في الشهر لا بيعه ولو قال ان مت فانت
مدبر او انت حر احد مولى ان مت اسقط المشيئة على المولى فان قال مشيت
فللفراخي وسقط المشيئة بالصوت قبل موت السيد وعتق المدبر بعد موت سيده
من ثلث ماله بعد الدين كالوصية فعتق كله ان خرج من الثلث والا عتق منه بقدره
وسعى في اعمار ثه من الثلث وقع في الصحة او في المرض ولو علق عتقا على صفة تحقق
بالمرض كان دخلت الدار في مرض مولى فانت حر عتبر من الثلث وان احملت الصحة
والمرض فوجدت في المرض عتق من راس المال ان لم يوجد باحدهما السيد والا
فمن الثلث والسيد اداله ملكه عن المدبر جميع او كجزء لانه صلى الله عليه وسلم باع مدبرا
وحمل من الانصار رواه الشيخان ولانه لجلس عتق لوصفه لا وصية للعبد يعتقه
فلورثته ملكه عند بطل التدبير ولو عاد ملكه اليه كما لو عاد القديم يصح ولا يصح رجوعه عنه
بالقول ولو علق بصفة تحقق وعتق بالا شبق في شبق الموت المعتق بالتدبير ولو وطئ مدبرته
ولا يكون رجوعا عن التدبير فان اولدها بطل التدبير وبتبع التدبير حملها المتحصل عند
التدبير او موت السيد ولو ادعى رقيقه التدبير فانكر فليس برجوع بل كذب ارث مادين
ولو وحد مع مدبر مالا فقال كتابته لعد موت السيد وقال الوارث فبله صدق المدبر
بيمينه لان العبد له وبعد موته للوارث والاصل في قوله الناظم دبر كاتبه ود لكه للاطلاف

باب الكتابة بكسر الكاف وقيل بفتحها كالعتاقة وهي لغة الضم والجمع
وشرعا عقد عتق للقطها بعوض منجم بنجمين فاكثر وهي خارجة عن قواعد المعاملات
لدورانها بين السيد ورقيقه ولانها بيع ماله بماله والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى
والذين يبتغون الكتاب مما ملكت ايمانكم فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيرا وخير من
اعان عادما اوعاديا او مكاتبا في فك رقبته اطلقه في طلقه يوم لا ظل الا ظله
من عرف تحرير عليه ستحب وشروطها معلوم مال واهل بحان او القرض فيها لا اقل
والفسخ للعبد في ضاقض لا سيد الا اداء نجم فصل ه احرام نصر وكالحرم
بعرعا او خطا او دخله وحط شيء لازم للولي عند في النجم الاخير اولي
وصور فسق ما في عليه ه شيء الى اداء السيد اي ستحب الكتابة اذا طلبها
اركانها ثلاثة وعوض وصلعه
الا ما نوه
ارقيق كسوب امين وبها قوي الشافعي رضي الله عنه اجبري في الايه واعتبرت
ليدل بصيغ ما تحصله فالا يعتق والعدل على الكسب ليوثق بتحصيل النجوم

وابنا لوجب حيده

وانما لوجب حيلة ما شاء على السيد ومشترى العوض وليلا يبطل اثر الملك وتحكم المالك
على الملابس ولا تكون حالا لانها عقد فقد الوصفين فد تعجى الى العتق لعدم ان كان الرقيق
فاشتا شرعه او نحوها وعلم سيده انه لو كاتبه مع العجز عن الكتب الا كلت بطريق التشف
فالمالا ادعى فلا يبعد عرفها لصحها الحاكم من العباد ولا تصح كما لو مرهون ومكري
وشرط العوض كونه معلوما موجلا باجل معلوم ولو كان المكاتب معضا اما عا للتلف
والان الوفي لا قدرة له في الحال يحبس ولو تصرين في مال كسبه او اكثر اما عا للتلف
والحلف ولو كان نجم لمعلوم مادا له الى الموبات ولا الكتابة عقد ارفاق ومن نتيجة
الارفاق التنجيم ولا ماش تكون المنفعة ولو في المدة حاله لقدرته على الشروع فيها
ومن التنجيم تحيي في المنفعة ان كاتبه على بنا دارين موصوفين في وقتين حلولين
وشرط المنفعة التي يمكن الشروع فيها في الحال كالخدمة اتصالها بالعقد ولا بد فيها
من تصيمه لخدمة شهر من الآن وفي اثناء يحد يوم منه بخلاف ما لو اقتصر على خدمة يوم
وصح ان كل سهم نجم وصح كتابة من ما فيه حر ولو كاتبه كله صح في الرقي وبطل في عين
ولو كانت بعض رقبة قبلت مطلقا لانه لا يستقل فيها بالتردد ولا كتساب النجوم
نعم لو اوصى بكتابة رقبته لم يخرج من الثلث الا بعضه ولو جاز الورثة صحت في ذلك البعض
ولو كانت في مرض موته بعض رقيقه وذلك البعض ثلث ماله صح وصيتها
كما يتبادر على كذا صحا اذا اديته فانت حر ويبين عدد النجوم ووقت كل نجم لانه عقد
معاوضة فاشترط فيه معرفة العوض كالمبيع ولو بركط التعليق ونواه كفى
وقول المكاتب قبلت قوله والفسخ اي ان الكتابة جائز من جهته المكاتب لان الحط له فيها
فاشبه المرتهن فله فسخها متى شاء بخلاف مهاوله تركها لادي وان كان معه
وفاء فلا يجبر على الادي ولا ذمه من حيث السيد فلسيد فسخها كالمرتهن لانها
حق عليه الا اذا حصل من المكاتب عجز عن اداء النجم او بعضه عند محله فللسيد فسخها
ان شاء نفسه كما لبائع عند افلاس المشتري بالثمن وان شا بالحاكم وليس على العبد
والنجوم امتناعه من الاداء مع القدرة عليه وحلول النجم وهو عاجز او عجزه لحلوله
بغير اذن السيد ولو استمهل عند الحلول سن امهاله وان كان معه عروض لزمه
امهاله لبيعها الا ان يجد قريبة فان عرض كساد فله ان لا يزيد على ثلاثة ايام
للضرر الناجز في حقه كما لو استمهله لاقامة البينة على اداء المال وان كان
ماله عائبا امهله الى احضاره ان كان دون مرحلتين والا لم يجب ولو غاب
وله مال حاضر فليس للقاضي الاذا منه ولكن السيد طالبه فتنجز الا ان يرضى بتعجيزه
ولو كان حاضرا او الستنجيز يحبس المكاتب ويودي القاضي عنه ان وجد له مالا
ورأى المصلحة في اخذه وان لم يجد له مالا لم يكن السيد من الفسخ فاذا فسخ
ثم افاق وظهر له مال دفعه الى السيد وحكم بعتقه وبعض التعجيز ولا ان
يفسخ بحبس السيد فان دفع المال الى وليه عتق اوالى السيد لم يعتق
فان تلف في يد لم يضمن ولو ليه تعجيزه ولا ما عا السيد والحجز عليه بتبعه
ولا ما عا المكاتب فوله اجزله تصرفا كالحر اي كود للمكاتب ان يتصرف كالحر